

رسائل إلى المحرر

مصدر رسمي:
المولوي ليس ضمن
صفحة التبادل

أبلغت جهات رسمية «الأخبار» نفيها القاطع لما ورد في عدد أمس من أن خروج المطلوب الحلوة، كان من ضمن صفقة تبادل جرت أخيراً في سوريا، أفرج بموجبها تنظيم «داعش» عن مدنيين سوريين ينتمون بغالبيتهم إلى الطائفة الدرزية مقابل إطلاق الحكومة السورية عدداً من المعتقلين لديها.

وأكدت المصادر أن المعلومات عن خروج المولوي من المخيم شبه أكيدة، لكن لا يوجد إلى الآن تأكيد لانتقاله إلى الأراضي السورية. وأضافت أن الأجهزة الأمنية اللبنانية كافة تتابع الملف وتسعى للوصول إلى المولوي ومن غادر معه. وجددت المصادر موقف الحكومة اللبنانية الراض لأي صفقة تشمل هؤلاء المطلوبين، خصوصاً أنهم شاركوا في قتل عسكريين ومدنيين لبنانيين في أكثر من منطقة لبنانية، ويورطوا في عمليات إرهابية نفذت في لبنان.

وكان المدير العام للأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، قد تولى إدارة مفاوضات بالتنسيق مع الحكومتين اللبنانية والسورية أفضل إلى إنجاز هذه الصفقة قبل أيام.

(الأخبار)

في الواجهة

سنة أولى:

الرئيس أولاً ثم التسوية

لم تنش جلسة انتخاب الرئيس ميشال عون في مثل هذا اليوم لسنة خلت، من الدورة الرابعة للاقتراع، بأن العهد الجديد - في ظل الرئيس الأكثر إثارة للجدل - مقبل على استقرار داخلي وتسوية سهلة، سلمية، تعذر منذ عام 2005

نقولاً ناصيف

منذ أول رئيس في ظل اتفاق الطائف عام 1989، تنتخب للرئاسة الأولى مواصفات هي في أهمية انتخاب صاحبها. جاء بالرئيسين الياس هراوي وامييل لحود النفوذ السوري، وبالرئيس ميشال سليمان تسوية الدوحة إذ سمته في الخارج قبل انتخابه في الداخل. انتخب الرؤساء الثلاثة بلا منافسين. بدوره الرئيس ميشال عون انتخب بلا منافس. إلا أن جلسة الاقتراع له أبرزت ضراوة غير مسبوقة: انتخابه من الدورة الرابعة بسبب تلاحق متعدي في أوراق التصويت بغية ابيائه الشخصي والسياسي، وتحضير عهده لصعوبات مرتقبة، وإظهاره ضعيفاً منذ الصندوق. قبله، وحده الرئيس سليمان فرنجيه انتخب عام 1970 من الدورة الثالثة، لكن في ظل منافسة ضارية بين مرشحين ونهجين متباعدين.

بدا الفوز من الدورة الرابعة الطريقة الوحيدة لتوجيه رسالة سلبية إلى الرئيس من معارضيه. لم يسعهم مواجهته بمنافس وازن، ولم يكن في وسعهم الحؤول دون انتخابه. اكتفي بطريقة انتخاب غير مألوفة كي يؤكدوا له أن الرئاسة شيء وحكم البلاد شيء آخر.

ليس انتخاب عون رئيساً هو الذي نجم عن التسوية السارية المفعول منذ أقل من سنة، بل تأليف أولى

حكومات عهده. ظهر انتخابه أقرب إلى مقايضة: عندما جرى الرئيس سعد الحريري دعم ترشيحه أصبح رئيساً حتمياً. جاء إليه بتأييد سني كان يحظى بتأييد مسيحي واسع، وينصف تأييد شيعي بسبب معارضة الرئيس نبيه بري، ويتحفظ معظم التمثيل الدرزي الناشيء عن معارضة النائب وليد جنبلاط. كان خارج الصف المسيحي فريقان وازنان هما حزب الكتائب والنائب سليمان فرنجيه. في مقابل عون رئيساً للجمهورية، الحريري رئيساً للحكومة. من دون الحريري لا وصول إلى بعداء، ومن دون عون لا عودة إلى السرايا. لم تحصل التسوية إلا من خلال أولى حكومات العهد التي قال الرئيس أنها ليست أولى حكومات عهده، وفي ظنه أنه مقبل على انتخابات نيابية بعد أشهر قليلة، سرعان ما قوّضها تمديد ولاية مجلس النواب 11 شهراً.

وحده تأليف حكومة الحريري ارسى التسوية النافذة حتى الآن: بعدما كان حزب الله عصب انتخاب عون، اضحى بري عصب تأليف الحكومة. فإذا هي على صورة ائتلاف القوى جميعاً، مؤيدي الرئيس ومعارضيه في آن ما خلا الذين ارتضوا أن يكونوا خارجها. ليست مفارقة أن مجلس الوزراء الذي عقد في سنة 50 جلسة، لم يُضطر إلى التصويت على أي بند، فأقر مشاريع القوانين بالتفاهم المسبق. لم تقتصر القاعدة على تبرير ما قالت به المادة 65 من الدستور بأولوية التوافق على التصويت، بل جارت التسوية السياسية القائلة بمناقشة المتفق عليه واستبعاد المختلف عليه. حاول

الرئيس للجوء مرة إلى التصويت إبان مناقشة مشروع موازنة 2017، مقترحاً تعليق المادة 87 كمبرج دستوري لتجاوز اقرار قطع الحساب. بعد انقسام مجلس الوزراء إلى فريقين، ارتأى التصويت - خصوصاً وأن المادة 76 تنيط به اقتراح تعديل الدستور - فتمنى عليه معظم الوزراء صرف النظر عنه تفادياً لاقتراح الرئيس التعديل، وفي الوقت نفسه الحؤول دون الذهاب إلى تصويت للمرة الأولى في مجلس الوزراء بغية تكريس استمرار التوافق. عكس هذا الموقف جدية حرص الفرقاء الحكومة جميعاً على تسويتهم السياسية وعدم الإخلال بها.

مقدار ما اعطت التسوية تلك الفرقاء حقوقاً مباشرة في المشاركة الفعلية في إدارة الحكم، إذا السلطة تدار بمعادلة سياسية حساسة، أشبه بخيط يجمع حبات سبحة، اضاف رئيس الجمهورية، أكثر من أي من اسلافه منذ اتفاق الطائف، الكثير المهم مما افترق إليه اولئك:

1 - كتلة وزارية من تسعة وزراء يساؤون ثلث مجلس الوزراء تقريباً، يضعون في يد الرئيس مفتاحاً مهماً لاسقاط الحكومة. إذ لا يعود ينقصه سوى وزيرين من حلفائه كي يمسك بالثلاث + 1 في نصاب التتأم مجلس الوزراء كما اطلحة الحكومة. قد لا يحتاج رئيس الحكومة إلى مثل هذا السلاح إذ تنيط به المادة 69، باستقالته، اسقاطها. على مَرّ عهودهم، عول اسلافه الثلاثة على وزراء حلفاء أو على عدد قليل منهم يكاد لا يُحسب له حساب.

2 - كتلة نيابية كبيرة تأتمر به تضم 21 نائباً لا يسعها بالضرورة تعطيل نصاب انعقاد البرلمان، إلا أنها تمنح الرئيس قوة مؤثرة كان رؤساء ما قبل اتفاق الطائف يتكلمون على زعماء حلفاء لهم لمذهم بها، أو رؤساء ما بعد الاتفاق في ظل النفوذ السوري. لم يحظ أي منهم بكتلة نيابية تمثل عصبية الرئيس وحزبه ما خلا اولئك الذين راحت دمشق تجرهم إليه. كانت في الواقع كتلتها وغالبيتها هي ليس إلا.

3 - فعل ما لم يُعط اسلافه أياماً.



تأليف الحكومة
لا انتخاب الرئيس
أنت بالتسوية



تقرير

هيئة العلماء المسلمين تلبس «ثوب» الديموقراط

الشورى الدكتور أبو بكر الذهبي، ورئيس المكتب التنفيذي الشيخ خالد العارفي.

وتضم الهيئة أحزاباً وتيارات وحركات إسلامية مختلفة المشارب، من بينها من لا يؤمن بالانتخابات والديموقراطية وتداول السلطة، ما فسر على أنه «تطور نوعي» في فكر الهيئة وعملها، بينما رأى آخرون أنه «ليس أكثر من عملية تجميل شكلية بعد الاتهامات العديدة التي وجهت سابقاً إلى بعض أفرادها ورموزها بالتورط في أحداث أمنية والتحرير الطائفي والمذهبي».

مصادر في الهيئة أوضحت لـ«الأخبار» أن «الانتخابات هي محطة انتقال من مرحلة التأسيس

أعضاء في المكتب التنفيذي من بين 15 مرشحاً، وسط أجواء تنافسية لم تنجح المساعي في تفاديها والتوصل إلى لائحة توافقية تفوز بالتزكية، كما جرى في أكثر من منطقة أخرى.

لوائح الشطب كانت جاهزة، وكذلك صناديق الاقتراع والمندوبون والعازل الانتخابي، بينما كان رؤساء الأقاليم يعمدون إلى المناداة بالاسماء على كل شيخ لممارسة حقه في الاقتراع وانتخاب ممثله، وسط غياب اللوائح المعلبة، وسيادة التشطيب على نطاق لافت. وظهر ذلك في عمليات الفرز على شكل لوائح غير مكتملة، قبل أن تعلن النتائج ويتم التصديق عليها، في حضور رئيس الهيئة الشيخ أحمد العمري، ورئيس مجلس



مصادر الهيئة
تؤكد عدم خوض
الانتخابات نيابية
بمرشحين باسمها



مكونات الهيئة، في منطقة الضم والفرز، حضر أكثر من 60 شخصاً يمثلون نحو نصف أعضاء الهيئة الناجبة في طرابلس، بهدف انتخاب

عبد الكافي الصمد

لم يكن المشهد مألوفاً، بل كان مستغرباً إلى أبعد الحدود، أقله لمن لم يكن يدرك المتغيرات التي طرأت على هيئة العلماء المسلمين في لبنان في الآونة الأخيرة. فمشايخ الهيئة الذين تصدروا لفترات الساحة السننية ووسائل الإعلام بخطاب طائفي ومذهبي حاد، توافدوا الأحد الماضي إلى صناديق الاقتراع لانتخاب هيئة مكتب تنفيذي في طرابلس، وفي بقية المناطق، في مشهد ديموقراطي بدأ غريباً على عمل الهيئة التي كانت تشكل مكاتبها في المناطق إما بالتوافق وإما بالتعيين. في مقر الجماعة الإسلامية، أحد

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.